

وهو لا يميل الى التفتحة والابهة الخارجية ولا يمدُّ من المرفين ولا يستخدم احدًا من الخدم الذين لا عمل لهم . ثمَّ كما كان يضلُّ الاغنياء من اهل الجاه والترف فهو من الوجبة الاقتصادية اقلُّ ضرراً من امير او من وجيه يتروم الغلمان في بابو من غير عمل يمولونه . وهو خير وصيٍّ يمكن تعيينه لادارة امواله . لا ينفق على نفسه من ثروته الطائلة سوى النزر القليل لضعب معدته ولا يتبع من الملاهي بسوى لعبة " الجولف " ولا يراهن فيها على اكثر من ريال . وقد عمر بيوتنا كثيرة فاعتنى كثيرون بالانصال به او بالاتفاق منه ولا بعد ان يكون قد خرب بيوتاً اخرى من الدين تضاربت مصالحهم ومصالحه ولكن يقال بالاجمال انه هو وامثاله قوة عظيمة في الدنيا لتكثير الراحة وتقليل التعب

### توحيد الدين العثماني

رغمًا عما يتباب الدولة العثمانية من المتاعب في الزمن الحاضر نرى التمولين من الاوربيين لاهين عن حوادث مقدونية ودائبين وراء توحيد الدين العثماني الذي تولوا ادارته لجنة دولية منذ ٢٢ سنة . وهذا التوحيد ليس بمحدث العهد اذ ان الدولة العثمانية حاولت منذ سنوات تغيير الهيئة التي عول عليها دائنوها لاستيفاء ديونهم . فالارادة السنية التي صدرت في شهر محرم سنة ١٢٩٩ فاضية بنوعية دفع فوائد القروض التي عقدتها الدولة حتى سنة ١٨٢٥ واقساطها لم تكن مستوفاة الشروط من حيث التقسيط على الاخص . لهذا ارتأت الدولة ان تحوّر بعض البنود من تلك الارادة آملة اصابة بعض النوائد المالية من وراء التحوير . وآخر ما عولت عليه هو ان تكمل الى المسبور وفيه قيل توليه وزارة المالية الافرنسية بتحقيق امانيتها . ونبل شروعنا في الكلام عن كيفية توحيد الدين العثماني يجدر بنا ان نبين اصله

في ٢٠ ديسمبر ( كانون الاول ) سنة ١٨٨١ صدرت ارادة سنية دعاها المليون ارادة محرم وبها جمع شمل القروض التي عقدتها الدولة منذ سنة ١٨٥٨ الى سنة ١٨٢٥ اي الى اليوم الذي فيه توقفت الدولة العثمانية عن دفع اقساط الدين وفوائده . وهذه القروض مع فوائدها المتأخرة وازافة ١٠ بالمائة اليها عوضاً عن الفوائد التي لم تدفع في اوقاتها بلغت

١١٦١٣٥ . ٦٢ ليرة عثمانية سنة ١٨٨١

ولما كانت اكثرية الدائنين من الاجانب تشكلت لجنة بالنيابة عن الدائنين غرضها استيفاء هذه الديون من بعض الايرادات كالمخ والتخمة والمشروبات الكحولية ومصائد الاسماك

واعشار الحرير والدخان الخ . وهذه اللجنة لا تزال حتى اليوم صاحبة الحل والعقد في جباية تلك الايرادات وصرفتها في استهلاك الدين . وقد نهضت بهذا الحل نهضة كانت الداعية الى عقد الدولة قروضاً جديدة تحت شروط لا تحسب بحجفة بثقة المالبية العثمانية لان الفرق بين اسعار القروض القديمة وفوائدها وبين اسعار القروض الجديدة وفوائدها ظاهر لا يحتاج الى اعمال الفكرة

وقد اتخذت اللجنة طريقة حسبها مصيبة في البداية وهي تقسيم الديون الى اربعة ابواب لقبها D. C. B. A. وهذه الابواب لا تختلف الا في نوعية الاستهلاك اذ ان الفائدة واحدة للكلى على السواء وهي ١ في المائة والفرق الذي نراه في اسعار هذه الابواب تسببه سرعة الاستهلاك واما الباب الاول A فانه قد استهلك تماماً ولم يبق منه شيء

وكيفية الاستهلاك هي هذه : تشتري القراطيس في البورصة بسعر لا يتجاوز  $\frac{2}{3}$  ٦٦ في المائة اذا كانت الفائدة ١ في المائة واما اذا زيدت هذه الفائدة الى  $\frac{1}{4}$  في المائة يكون المشتري بسعر لا يتجاوز ٧٥ في المائة . وهذه الطريقة لا تزال جارية حتى اليوم اي ان الفائدة لم تتعد ١ في المائة . وهذا ما دعا الى زيادة الاموال الاحياطية في آخر كل عام وعجل في الاستهلاك الى حد ان الدين العثماني قد استهلك منه حتى الآن ٢٤ مليوناً من الليرات العثمانية . وما زاد في سرعة الاستهلاك تخصيص ١٥٩٥٠٠ ليرة عثمانية كل سنة لهذه الغاية وهذه الكمية حصلت من تحويل الدين الممتاز سنة ١٨٩٠ اذ ان فائدة هذا الدين اصبح منذ ذاك الحين ٤ في المائة بدلاً من ٥

#### اقترح الميسور روثيه

لما انتدبت الحكومة العثمانية الميسور روثيه كما قلنا سابقاً للبحث عن طريقة توحيد الدين رأى ان لا بد من اصدار قرض جديد قدره ٣٢ ١٧٥ ٠٠٠ من الليرات العثمانية بفائدة ٤ في المائة يتم استهلاكه في مدة ٤١ سنة ويكون مضموناً بالايرادات الحالية التي جعلت منذ اواخر سنة ١٨٨١ ضماناً للقروض القديمة . والايرادات المشار اليها تبلغ نحو ٣ ٢٩٠ ٠٠٠ ليرة عثمانية سنوياً . فاذا استقطنا منها ٤٣٠ ٥٠٠ ليرة للدين الممتاز و ٢٤٠ ٠٠٠ ليرة للسكك الشرقية بقي ١ ٦١٩ ٥٠٠ ليرة وهذه الكمية تكفي لانساق الدين الجديد وفوائده اذ ان المبلغ اللازم لذلك هو ١ ٥٢٨ ٠٠٠ ليرة . واما كيفية التحويل فهي هذه : يعطى من القراطيس الجديدة لحاملي القراطيس القديمة B ما يعادل ٦٦ في المئة ولحاملي القراطيس C ٦٢ في المئة ولحاملي القراطيس D ٣٧ في المئة وهذا التحويل يكفل الفوائد الآتية :

لحاملي القرايطيس B ٣, ٦٤ في المئة ولحاملي القرايطيس C  $\frac{1}{3}$  في المئة ولحاملي القرايطيس D  $\frac{1}{3}$  في المئة

غير ان المسير روفيه اصبح بعد عودته الى الوزارة المالية التركية غير قادر على متابعة البحث في ما انتدجته اليه الحكومة العثمانية فاخذ البنك العثماني في المخاطرة مع الباب العالي بهذا الشأن وقدّم اقتراحين احدهما مطابق في كثير من الوجوه لاقتراح المسير روفيه والثاني يختلف عنه بعض الاختلاف

### اقتراح البنك العثماني

يرتقي البنك العثماني في الثاني من اقتراحه اصدار فرض يبلغ ٤١ مليوناً من الليرات العثمانية ويضم الدين الممتاز الى الدين المقصود توحيداً. فهذا القرض الاخير يقتضي استهلاكه ٤٠٠٠٠ ليرة سنوياً زيادة عن القرض الاول ويتعين اذ ذلك للسكك الشرفية ٣٠٠٠٠٠ ليرة في السنة

### اقتراح المسترسمث

عدا الاقتراحين السابقين نرى اقتراح المسترسمث وكيل الدائنين الانكليزيين ورئيس ادارة الدين العثماني حالياً. وهذا الاقتراح يختلف اختلافاً تاماً عن الاقتراحين اللذين ذكرناهما. فالمسترسمث لا يرتقي اصدار فرض جديد بل يذهب الى زيادة الفائدة السنوية من  $\frac{1}{4}$  الى  $\frac{1}{٤}$  في المئة طبقاً لرغبة فريق كبير من حاملي السندات وأكثرهم من الانكليز. ومن مدة سنوات كثيرة كان هؤلاء قد طلبوا هذه الزيادة ولم يجب طلبهم خوفاً من ان الزيادة لا يتطاع اداؤها حتى منتهي استهلاك الدين ثم يصعب العود الى الفائدة القديمة اي الى  $\frac{1}{4}$  في المائة. فاقترح المسترسمث في بعض الافضلية من حيث الفائدة المالية الممكن حصولها للفريضة العثمانية حالاً فضلاً عن انقائه المصاريف التي لا بد منها عند كل تحويل جديد لكن في بعض الغبن على حاملي قرايطيس السكك الحديدية الشرفية وربما لقي معارضة منهم. وخلاصة اقتراحه ان يدفع للفريضة العثمانية ثلاثة ارباع الزائد عن المبلغ اللازم للفوائد والاقساط بعكس ما هو جار الآن اذ ان كل الايرادات تبقى في قبضة ادارة الدين الى ان يتم استهلاك كل الديون التي شملتها ارادة محرم

يرى مما تقدم ان كل قرض من القرضين اللذين اشار بهما المسير روفيه والبنك العثماني لا يتم استهلاكه قبل ٤١ سنة وفي آخر هذه المدة يتم ايضاً استهلاك الدين العثماني الحالي اذا ظلت الحال كما هي الآن وذلك لان القرايطيس B تستهلك في مدة ٩ سنوات والقرايطيس

C في مدة ٣٠ سنة والقراطيس D في مدة ٤٠ سنة على الاقل  
وتبحث الآن عن الفرق بين الاقتراحات التي ذكرناها والطريقة الحالية

(١) اقتراح الميسور وفيه واقتراح البنك العثماني :

لا تأمل الدولة اصابة فائدة مائة عاجلة من وراء اقتراح الميسور وفيه لان الايرادات  
تقدر بـ ٣٢٩٠٠٠٠٠ ومن هذا المبلغ يفيض ٩٠٠٠٠٠ ليرة تقريباً بعد دفع مخصصات الدين  
المتاز والسكك الشرقية وبما ان التوحيد يتطلب مصاريف غير قليلة لا يبقى للفترة العثمانية  
سوى قسم طفيف لا يفي اتعاب الدولة ومشاغها مدة سنوات طويلة فضلاً عن بقاء ايراداتها  
مرهونة لمدة ٤١ سنة وخاصة لسيطرة الادارة الدولية . وهكذا قل عن اقتراح البنك العثماني  
( وهو الاقتراح المعمول عليه اليوم ) وان نجه للدولة عنه قبض ١١٠٠٠٠٠٠ ليرة مجزلاً بداعي

زيادة مبلغ القرض الجديد لاشتراكه على الدين الممتاز الذي لم يشمله اقتراح الميسور وفيه

(٢) اقتراح المسترسمت : لم يصادف هذا التقرير قبولاً عند الحكومة العثمانية لانها ترى  
فيه بقاء الايرادات مدة طويلة تحت سيطرة ادارة الدين وان اصاب بعض الاموال من وراء  
هذا الاقتراح الذي يحتم تسليمها ثلاثة ارباع الزائد عن تخصصات الدين

فاذا تأملنا في حالة الحكومة العثمانية رأيناها الآن مرتبكة البال بشأن توحيد دينها .

فهي من جهة لا ترضى بزيادة الفائدة الحالية الى  $\frac{1}{10}$  في المئة كما عولت عليه اكثرية دائئتها  
وربما جرت هذه المسألة الى التحكيم . ومن جهة اخرى لا تجد سبيلاً الى قبض كمية طائلة من

وراء اقتراحي الميسور وفيه والبنك العثماني فضلاً عن بقاء ايراداتها الكافلة لديونها القديمة في  
قبضة دائئتها . فبعد رؤيتها انها قبضت من وراء تحويل دين الجمارك ١٩٠٠٠٠٠ ليرة

ومن وراء تحويل دين مصادد الاسماك ١١٠٠٠٠٠ ليرة رغماً عن كون هذين القرضين  
لم يبلغا معاً سوى ٦١٠٠٠٠٠٠ ليرة تقريباً عند تحويلهما مع ان الباقي من القراطيس D, C, B.

هو مبلغ ٧٢١٠٠٠٠٠٠ ليرة لا تجد بداً من متابعة المغايرات عليها تبلغ امتيهاهي قبض مبلغ اعظم  
اما بزيادة مبلغ القرض الجديد واما باطالة مدة استهلاكه لان حالتها الحاضرة تستدعي بعض

المصاريف التي لا مهرب لها منها . وعلى كل لا نلظنها الاً راضية باقتراح البنك العثماني اذ ان  
مماطلتها ربما جرت عليها بعض الخسارة بداعي زيادة الفائدة كما يشتهيه فريق كبير من حاملي

قراطيسها استناداً على المادة الحادية عشرة من ارادة نعم

ثم باي سعر يصدر القرض الجديد . فاذا تصقنا الجدول المنشورة عن قيم القراطيس في

بورصة باريز وجدنا ان القراطيس العثمانية التي فائدتها ٤ في المائة يساوي الواحد منها ٤٨٠

فرنكا اي نسبة ٩٦ في المائة لان سعرها الاسمي هو ٥٠٠ فرنك . ومعالم ان هذه القراطيس لتعاق رأسا بوزارة المالية العثمانية وبحسب حاملو القراطيس ان ضمانتها لا تعادل ضمانه القرض الجديد لان الكافل لهذا القرض هو الايرادات الحالية الممنوحة للدائنين القدماء منذ سنة ١٨٨١ وهذه الايرادات سبق تحت سيطرة اللجنة الدوائية كما هي الآن . فلذلك لا نرانا في غلط اذا قلنا ان سعر القرض الجديد لا يقل عن ٩٦ في المائة

فن هذه الملاحظة يصح الاستدلال على ان الدائنين القدماء سيخونون من وراء القرض الجديد ارباحا لم يكونوا ينتظروها وهذه الارباح تتراوح بين ١٨ و ٢٤ في المائة ويسبق كدليل صادق على انكسب ارتفاع اسعار القراطيس العثمانية في هذه الآونة الاخيرة

يوسف ضاهر

بنك باره بالبرازيل

## ربات التحرير وربات الخلدور

دع ابناء المشرق يتجادلون في وجوب الحجاب وحبس النساء في الخلدور وبوجوب ما لم يوجبه اسلافهم الاولون<sup>(١)</sup> ولا شاع في بلاد الألمانا نغم سعدنا الى الانول وهلم بنا الى ربوع اوربا واميركا حيث يشارك النساء الرجال في كل الاعمال لا في الحرث والزرع والحرف الحقيمة فقط كما يفعل نساء الفلاحين والنقراء عندنا بل في الاعمال الكبيرة ايضا التي تقضي علما ودراية كالطب والتجارة والتحرير والحمامة

اطلنا الآن على مقالة في مجلة كاسل الانكليزية وصف فيها كاتبها النساء محررات الجرائد في مدينة لندن و يظهر من وصفه ان اولئك الكاتبات يحررن جرائدهن او جرائد غيرهن اسمعا وفعلا فيبحثن عن المواضيع ووادعا وبنشن المقالات فيها ويحررن ما ينشئه غيرهن كما يفعل كبار المنشئين والمحررين . من هؤلاء المحررات مسز بير وهي صاحبة الجريدة المسماة صندي تيمس وقد كانت مساعدة في تحرير الجريدة المسماة بالابزرقر لما كانت تلك الجريدة لزوجها . ثم انشأت الصندي تيمس واشتغلت بتحريرها فصيرتها من الجرائد ذات الشأن

(١) قال الامام الرحالة شرف الدين بن بطوطه في رحلته المشهورة انه دخل دمشق وسبع في جامع بني امية على جله علمها فاجازوه كلهم وفي جملتهم الشيخة الصالحة ام محمد عاتق بنت محمد بن مسلم الحرالي النخعي الصالحة رحلة الدتيار بنسب بنت كمال الدين احمد المقدسي وكان ذلك ستا ست وعشرين وسجاية للبحرة الحرافة سنة ١٢٢٦ للبلاد